



مدى مساهمة ممارسات التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة: مقارنة نظرية

The Contribution of Sustainable Development Practices to Quality-of-Life Enhancement

بن عمار سمية

مخبر LARMHO،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،

somia.benamar@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

أرزي إبتسام*

مخبر LARMHO،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

ibtisseem.arzi@univ-tlemcen.dz

تاريخ القبول: 2025/04/12

تاريخ الإرسال: 2025/02/03

ملخص:

تأتي التنمية المستدامة وجودة الحياة على رأس الأولويات، حيث يشكلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر، تسعى الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات؟ وتهدف إلى تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة، وتسليط الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان مستقبل مستدام، تبرز أهمية الدراسة في كونها تساهم في فهم كيفية تحسين جودة الحياة من خلال التنمية المستدامة، مما يدعم صياغة استراتيجيات متكاملة لتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المتاحة ومراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، واستعملت أدوات تحليلية لفهم العلاقة بين المتغيرات ودراسة تأثير الاستدامة على جودة الحياة، أظهرت النتائج أن التنمية المستدامة تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، كما أوضحت أن تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد يعد شرطاً أساسياً لضمان رفاهية الأفراد واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ جودة الحياة؛ نمو اقتصادي؛ تحقيق عدالة؛ استدامة.

Abstract :

Sustainable development and quality of life are central to achieving a prosperous and sustainable future. This study addresses the question: How can we balance the requirements of sustainable development with improving the quality of life for individuals and communities? The aim is to analyze the relationship between sustainable development and quality of life, emphasizing the importance of balancing economic, social, and environmental dimensions for a sustainable future, this study contributes to understanding how sustainable development can enhance quality of life and supports the creation of integrated strategies for this goal. The research employed a descriptive analytical method to analyze available data and review relevant literature, using analytical tools to examine the relationship between variables and the impact of sustainability on quality of life. The results demonstrate that sustainable development improves quality of life by fostering economic growth, social justice, and environmental protection. Balancing these dimensions is crucial for ensuring individual well-being and the sustainability of resources for future generations.

Key Words: Sustainable Development; Quality of Life; Economic Growth; Social Justice; Sustainability.

JEL Classification: Q01, I31, O44.



المقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة وجودة الحياة من أهم القضايا التي تشغل البال في العصر الحالي، حيث يشهد العالم اليوم تحديات عديدة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وبذلك يسعى البشر جاهدين لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وبذلك يتزايد الاهتمام بتحقيق تنمية مستدامة من أجل تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات وتوفير بيئة صحية وآمنة لأجيال الحالية والمستقبلية. وأدى الاهتمام بالتنمية البشرية خلال العشريتين الأخيرتين إلى توسيع المفهوم ليشمل العديد من الجوانب، حيث توصلت الدراسات إلى أن التنمية المستدامة تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي لكل سكان العالم من جهة مع حماية البيئة وضمان عدم استنزاف الثروات الطبيعية من جهة أخرى، وذلك من خلال استخدام الموارد بطريقة تضمن استمراريته وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع ككل، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل إلى زيادتها وبالتالي تحقيق النمو والاستقرار.

في هذا السياق تأخذ جودة الحياة مكانة بارزة كمقياس لتحقيق التنمية المستدامة حيث ترتبط بشكل مباشر بمدى رفاهية الأفراد والمجتمعات والقدرة على العيش بكرامة وراحة في حين تشمل جودة الحياة عدة عناصر من بينها الصحة، التعليم، البيئة، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

على ضوء ذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة يواجهان العديد من التحديات، فالتغيرات المناخية والاضطرابات البيئية تهدد استمرارية الحياة، بينما تزيد التحولات الاقتصادية والاجتماعية من التوترات والفجوات بين طبقات مختلفة من المجتمع وبناء على هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات؟

ينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- ما أهم العوامل التي تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة؟ وماهي علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة؟
 - ما هي أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بجودة الحياة؟
 - فيما تتمثل مستويات التنمية المستدامة في تحقيق جودة الحياة أفضل؟
 - ما أهم الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن تبنيها لضمان تحقيق تنمية مستدامة تعزز من جودة الحياة؟
- استنادًا إلى الإشكالية والتساؤلات السابقة، تُطرح الفرضيات الرئيسية التالية:

- **الفرضية الأولى:** تؤثر التنمية المستدامة بشكل إيجابي على تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.
- **الفرضية الثانية:** تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية يعزز من فعالية التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة.
- **الفرضية الثالثة:** التغيرات المناخية والاضطرابات البيئية تؤثر سلبًا على جودة الحياة، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية.



تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة حيث تسلط الضوء على العلاقة بين التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. فمن الناحية النظرية، تساهم في إثراء الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع، من خلال تحليل العوامل المؤثرة ودور السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقيادة الرشيدة في تحقيق التوازن بين التنمية والرفاه. أما من الناحية التطبيقية، فهي تقدم حلولاً واقعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية، وتساعد صانعي القرار على تبني سياسات متوازنة تحقق الاستدامة دون المساس بجودة الحياة، مما يعزز من تحقيق الأهداف التنموية على المستويات المحلية والدولية. و الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هي تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة، وتحديد العوامل التي تؤثر في تحقيقهما، ومدى ترابط المؤشرات بين هذين المتغيرين مع استكشاف الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات.

على ضوء محاولة الدراسة التي سنقوم بها وحسب الإشكالية المطروحة سابقا شملت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي في وصف وتشخيص الإشكالية من خلال مراجعة شاملة للأدبيات السابقة وتحليل البيانات المتاحة والمتغيرات المختلفة لاختبار العلاقة بين الاستدامة وجودة الحياة. وتدور الدراسة حول ثلاث محاور أساسية، خصص المحور الأول منها للتعريف بالتنمية المستدامة ومؤشراتها، أما المحور الثاني فقد قمنا بتسليط الضوء على جودة الحياة ومؤشرات قياسها، وأخيرا فقد تطرقنا إلى تفسير العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة وإلقاء الضوء على جوانبها وأبعادها المختلفة.

I. التنمية المستدامة: نشأة، مفهوم و مؤشرات

تمثل التنمية المستدامة أحد المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي الحديث، حيث أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، ومع تزايد الضغوط الناجمة عن الاستهلاك غير المستدام للموارد الطبيعية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى نموذج تنموي يوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية؛ وقد تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر العقود ليشمل أبعاداً متعددة تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في مواردهم وفرصهم. ومن هذا المنطلق، أصبح هذا المفهوم جزءاً أساسياً من السياسات والاستراتيجيات التنموية على المستويين الوطني والدولي، مما يستدعي دراسته بعمق لفهم أبعاده ومؤثراته التي تحدد مدى تحقيقه في مختلف المجتمعات.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ إهتماماً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبى الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم".

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة بعدها باختلاف النظرة التي ينظر منها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد . من الناحية



الإجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائي. وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة. (حسونة، 2012، الصفحات 23-24)

تعتمد التنمية المستدامة على فهم العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتعزيز التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية، والتشجيع على تطوير السياسات والممارسات التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من النفايات وتحقق العدالة الاجتماعية وتشجع على التعليم والصحة والرفاهية للجميع دون تمييز.

2. نشأتها وتطورها التاريخي:

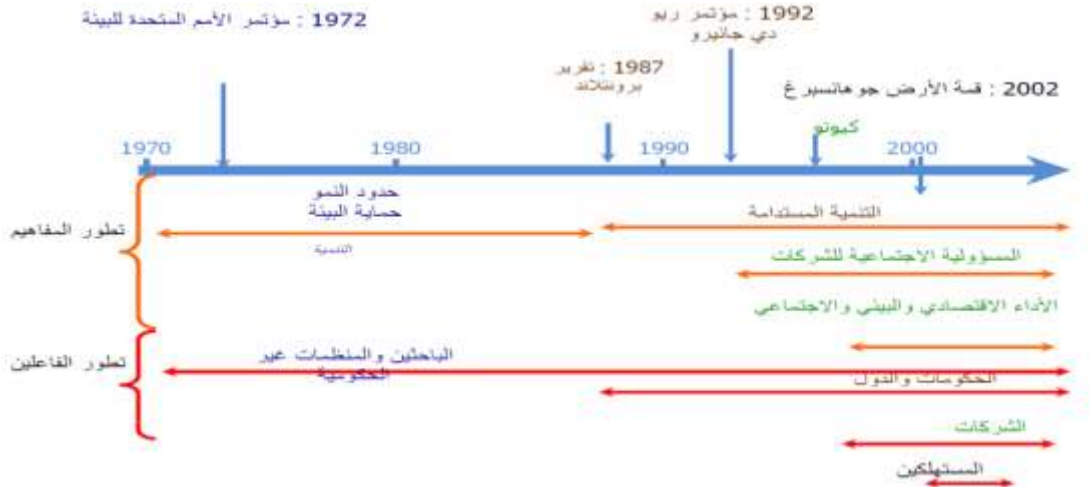
1.2. نشأتها:

- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية البشرية بستوكهولم : لقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها حول البيئة والتنمية البشرية في الفترة 5 - 17 جوان 1972 في " ستوكهولم " ، وكانت أول محاولة للتفوق، وكان موضوع المؤتمر الرئيسي هو البيئة البشرية والتفاعلات بين البيئة وقضايا التنمية، وأوصى بضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة؛ إذ لا يجب المحافظة على قدرة الأرض على إنتاج الموارد المتجددة الحيوية فحسب، بل على استعادتها وتحسينها كلما أمكن ذلك (حمداني، 2008_2009). وتمكّن هذا المؤتمر من أن يضع البيئة بصورة راسخة في جدول الأعمال العالمي، الذي هو موضوع اتسع ليشمل التنمية والاستدامة وإدارة الموارد العالمية، وأصدر مبادئ مشتركة وإرشادات في مجال البيئة البشرية ضمن مفهوم التنمية المستدامة . واعتبر ذلك المؤتمر الحجر الأساس في خلق واقع يضع الجانب البيئي في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية.
- تقرير بروناتلاند: يعتبر تقرير بروناتلاند الذي صدر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو "لجنة بورتلاند"، من أبرز المساهمات في تعريف وتشكيل مفهوم التنمية المستدامة، وقدم اللقاء تعريفا للتنمية المستدامة على أنها " تلبية حاجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".
- قمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992: شكلت قمة الأرض في ريو دي جانيرو مناسبة هامة لتحديد استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي، وقد أدت القمة إلى اعتماد وثيقة الأجندة 21، التي تعتبر إطارا عالميا للعمل نحو التنمية المستدامة.
- تطور الفكر البيئي: تزايدت الدراسات والأبحاث حول تأثير الأنشطة الاقتصادية والصناعية على البيئة، مما أدى إلى تفعيل الحوار حول ضرورة الحفاظ على البيئة وتنمية مستدامة.
- زيادة الوعي العام: بفضل الجهود المبذولة من قبل المنظمات الغير حكومية والنشطاء ووسائل الإعلام، زاد الوعي العام حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النمو غير مستدام.



بفعل هذه العوامل وغيرها، بدأت فكرة التنمية المستدامة تتحول من مجرد مفهوم نظري إلى إطار عمل عالمي يعتمد على مبادئ الحفاظ على الموارد والبيئة وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية على المدى الطويل.

الشكل 01: "نشأة وتطور التنمية المستدامة"



المصدر: العايب، عبد الرحمان، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 20.

2.2. تطورها التاريخي: تطورت فكرة التنمية المستدامة تاريخيا عبر مراحل متعددة، حيث تأثرت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مدى العقود الماضية.

الجدول 01: "التطور التاريخي للتنمية المستدامة"

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف القرن العشرين.	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين.	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر.	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.
5	منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992.	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص 05.



يعكس الجدول تطور مفهوم التنمية عبر العقود، حيث مر بعدة مراحل تأثرت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي شهدتها العالم.

في المرحلة الأولى، التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات، كان التركيز منصباً على النمو الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية، إذ كان الهدف الرئيسي هو إعادة بناء الاقتصادات المتضررة وتحقيق معدلات إنتاج مرتفعة، دون اهتمام واضح بالجوانب الاجتماعية أو البيئية.

مع منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات، بدأ الاهتمام بالتوزيع العادل للثروة إلى جانب النمو الاقتصادي، خاصة مع تزايد الفجوات الاجتماعية وظهور الحركات المطالبة بالعدالة الاقتصادية، خلال هذه الفترة برزت الحاجة إلى سياسات تنموية أكثر شمولاً تأخذ في الاعتبار تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، مما أدى إلى التركيز على تحسين مستويات المعيشة إلى جانب النمو الاقتصادي.

وفي منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، توسع مفهوم التنمية ليشمل التنمية الشاملة، حيث لم يعد يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، بل امتد ليشمل الجوانب الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، وتحسين ظروف العيش، ورغم ذلك لم يكن الاهتمام بالبيئة قد أصبح جزءاً أساسياً من السياسات التنموية بعد، حيث كان التركيز منصباً على تحقيق رفاه اجتماعي واقتصادي متكامل.

مع بداية التسعينات، ظهر مفهوم التنمية البشرية، الذي شدد على أهمية تحقيق حياة كريمة وصحية للسكان من خلال تحسين مؤشرات الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة، أصبح الإنسان هو محور العملية التنموية، ولم يعد قياس التنمية يعتمد فقط على المؤشرات الاقتصادية، بل أيضاً على قدرة الدول على تحسين رفاهية مواطنيها.

أخيراً، منذ مؤتمر قمة الأرض عام 1992 وحتى اليوم، برز مفهوم التنمية المستدامة، الذي يجمع بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة دفع تزايد التحديات العالمية، مثل التغير المناخي، الاستنزاف البيئي، والفقر، إلى تعزيز السياسات التي تراعي تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاستخدام المسؤول للموارد البيئية، لضمان استدامة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

يُظهر هذا التطور أن التنمية لم تعد تُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، بل أصبحت عملية شاملة تتطلب مقارنة متكاملة توازن بين مختلف الأبعاد لضمان تحقيق رفاه مستدام للمجتمعات.

3. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف (SDGs) وهي مجموعة من 17 هدفاً تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2015، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحلول عام 2030، وتعتبر هذه الأهداف مرشداً شاملاً للجهود العالمية للتنمية، وتحت على التعاون الدولي والجهود المشتركة لمواجهة التحديات العالمية وتحقيق التقدم نحو مستقبل أفضل للبشرية (مقدم، مارس 2019):

○ القضاء على الفقر: القضاء على الفقر في جميع أشكاله في كل مكان.



- القضاء على الجوع: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- صحة جيدة: ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.
- التعليم ذو جودة: ضمان التعليم ذو الجودة الشاملة والمتساوي وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- مياه نظيفة وصرف صحي: ضمان توافر المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وضمان إدارة مستدامة للموارد المائية.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان توافر الطاقة مستدامة وبأسعار معقولة.
- العمل اللائق والنمو الاقتصادي: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتوفير فرص العمل اللائقة للجميع.
- صناعة وابتكار وهياكل الأساسية: بناء بنية صناعية متينة وتعزيز الابتكار والصناعة التكنولوجية والابتكارية.
- الحد من الفجوات: اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات من أصحاب الدخل الأدنى، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء الإثني.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمستوطنات شاملة وآمنة ومستدامة.
- الإنتاج والاستهلاك المستدام: تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة يقتضي منا أن نخفض بصمتنا التكنولوجية على نحو عاجل، عن طريق تغيير الطرق التي ننتج بها السلع والموارد ونستهلكها.
- العمل المناخي: اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته.
- الحياة تحت الماء: حمايات واستعادة البيئات البحرية والساحلية.
- الحياة على اليابسة: حماية واستعادة الأراضي الرطبة والغابات ووقف تدهور التنوع البيولوجي.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية: تعزيز مجتمعات سلمية ومنصفة وضمان وصول الجميع إلى العدالة دون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون - لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة.
- الشركات من أجل الأهداف: لن يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالالتزام قوي بالشراكة والتعاون على المستوى الدولي أي تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق الأهداف.

4. مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة:

مؤشرات التنمية المستدامة هي مجموعة من القياسات والمؤشرات التي تستخدم لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بها وتساعد في تقييم الأداء وتحديد النقاط القوة والضعف في سياسات وبرامج التنمية وتوجيه الجهود نحو الأولويات الأكثر أهمية.

الشكل 02: "مؤشرات (أهداف) التنمية المستدامة"



المصدر:

<https://archive.unescwa.org/ar/sub-site/خطة-التنمية-المستدامة-2030-المنطقة-العربية>

كما تختلف هذه القضايا والأبعاد التالية في مضامينها وأهدافها وأهميتها في مجالاتها، وتتداخل فيما بينها بشكل كبير فلا يمكن التركيز على إحداها دون الأخرى، إذ أن الأبعاد لها مواضيع مشتركة والأخرى غير مشتركة، إلى جانب بعض الصعوبات في تطبيق التنمية المستدامة باعتبار تعارض بعض أهداف هذه الأبعاد.

تندرج المؤشرات تحت أربعة مواضيع (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، مؤسسية) تؤكد على الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة، وتعكس أهمية دمج ركائزها. (Frédrique, 2005, p. 25)

البعد الاقتصادي (رأس مال من صنع الإنسان): يركز على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق الرخاء الاقتصادي للجميع، يتضمن هذا البعد تعزيز فرص العمل اللائقة وزيادة الإنتاجية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار وبناء البنية التحتية الاقتصادية.

البعد الاجتماعي (رأس مال بشري): وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية.

البعد البيئي (رأس مال طبيعي): وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات... إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

البعد المؤسسي (رأس مال اجتماعي): يشير إلى الأبعاد السياسية والمؤسسية للتنمية المستدامة، يركز هذا البعد على الهياكل والآليات والمؤسسات التي تساهم في تحقيقها من خلال وضع سياسات وتشريعات وتنفيذ برامج ومشاريع ذات صلة.



II. جودة الحياة :

يعود تاريخ مفهوم جودة الحياة إلى الفلسفة اليونانية القديمة منذ وقت مبكر عند أرسطو، حيث كان ينظر إلى هذا الموضوع في زوايا مختلفة عما هو عليه الآن، حيث قال إن كلا من العامة وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء (Bowling.A.& Windsor, 2001, pp. 55-82).

مع مرور الزمن، تطور مفهوم جودة الحياة ليشمل مجموعة أوسع من العوامل الاقتصادية مثل الصحة والتعليم والبيئة والعلاقات الاجتماعية.

واليوم يعتبر مفهوم جودة الحياة أحد المفاهيم المتعددة الأبعاد التي تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو موضوع اهتمام كبير في البحث العلمي وفي صناعة السياسات والتخطيط الحضري.

1. مفهوم جودة الحياة:

تُعرف جودة الحياة بأنها مدى رضا الشخص عن حياته من خلال الصحة والرفاه المادي والجسدي والعاطفي، وفرص تطوير الذات، وإنشاء علاقات مع الآخرين، والحرية في اختيار أسلوب حياته والمساهمة في المجتمع، وإضافة لذلك تعتبر جودة الحياة مؤشراً كمياً ونوعياً لظروف الفرد الصحية والاقتصادية والاجتماعية وتأثير هذه الظروف وعلاقتها مع مستوى رضا المجتمعات والأشخاص وقبولهم لهذه المؤشرات ولأهدافهم الشخصية.

لقد تعددت التعريفات بين الباحثين في مختلف المجالات العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية حيث لا يوجد تعريف متفق عليه ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

تعرفها منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه (مسعودي، 2015، الصفحات 203-220).

وتعرف بأنها حالة عيش الفرد حياة جيدة متمتعاً بصحة جسدية وعقلية وانفعالية، على درجة مقبولة من الصلابة النفسية والثقة بالنفس والسلوك التوكيدي والرضا عن الحياة والاستقلال النفسي والكفاءة الذاتية والحياة الاجتماعية كالانتماء والمهارات والمساندة والقيم الدينية والخلقية (سيف، 2018، الصفحات 237-270).

بينما يعرفها كتلو وتيسير بأنها إدراك الفرد لموقعه في الحياة في سياق الثقافة والقيم التي يعيش فيها، وربطها مع أهدافه الخاصة وتوقعاته ومعتقداته، وشعور الفرد بالسعادة والرضا عن الحياة، من خلال تحقيق التوازن بين الجوانب الصحية، النفسية، الاجتماعية والدراسية والبيئية والاقتصادية، ودرجة توافقه مع ذاته ومع الآخرين (رامي طشطوش، 2017، الصفحات 133-151).

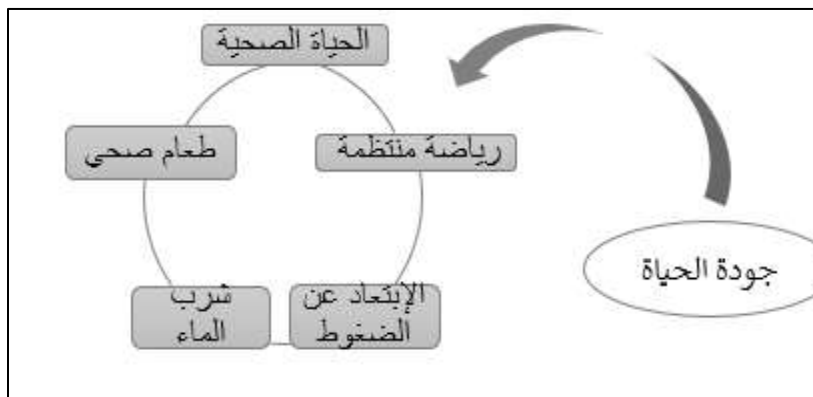
2. أهمية جودة الحياة:

تعتبر جودة الحياة مؤشراً حيويًا لمدى التقدم والرفاهية في المجتمعات، حيث تعكس قدرة الحكومات والمؤسسات على تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. وتبرز أهميتها في عدة جوانب رئيسية: (بيومي، 2014، الصفحات 38-66).

- تقدير التنمية في مختلف المجالات: تعد جودة الحياة معياراً أساسياً لقياس التنمية بجوانبها المختلفة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو بشرية، فكلما ارتفعت جودة الحياة، كان ذلك دليلاً على نجاح السياسات التنموية في تحسين الظروف المعيشية، الصحة، والتعليم، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- مقياس رئيسي للتقدم المجتمعي: تعكس جودة الحياة مدى تقدم المجتمعات وقدرتها على تحقيق الرفاهية لأفرادها، حيث تمثل مؤشراً هاماً لمدى استجابة الحكومات والمؤسسات لاحتياجات المواطنين، فالمجتمعات التي تضمن بيئة صحية، خدمات متطورة، وعدالة اجتماعية تُصنف ضمن الدول الأكثر تقدماً وازدهاراً.
- جذب الاستثمار ورأس المال البشري: تُعتبر جودة الحياة عنصراً مهماً في جذب الاستثمارات والمواهب، حيث تسعى الشركات والمستثمرون إلى العمل في بيئات توفر لهم استقراراً اقتصادياً، خدمات ذات جودة عالية، ورفاهية اجتماعية، كما يفضل الأفراد العيش في دول توفر مستوى معيشي مرتفع، مما يعزز من استقطاب الكفاءات وأصحاب المهارات العالية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية: يعكس تحسين جودة الحياة اهتمام الحكومات والمجتمعات بالعدالة الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية، حيث يؤدي إلى تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، وتعزيز التضامن الاجتماعي والشعور بالانتماء، المجتمعات التي توفر ظروفاً معيشية عادلة ومتوازنة تحقق استقراراً اجتماعياً وتنمية أكثر استدامة.

بناءً على ذلك، فإن تحقيق جودة حياة مرتفعة لا يقتصر على تحسين الظروف الاقتصادية، بل يشمل تطوير الخدمات الصحية، التعليمية، والثقافية، مع ضمان بيئة مستدامة تعزز رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

الشكل 03: "أهمية جودة الحياة"



المصدر: من إعداد الباحثين.



3. مؤشرات وأبعاد جودة الحياة:

مؤشرات جودة الحياة تشمل مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على رضا وسعادة الأفراد وجودتهم في الحياة، وتتنوع هذه المؤشرات والأبعاد باختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولقد تم تحديد العديد من المؤشرات لقياس جودة الحياة التي يمكن استخدامها كنقاط بداية لتقييم جودة الحياة في مجتمع ما منها:

- المؤشرات الاجتماعية ← ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والوصول إلى فعاليات الترفيه.
- المؤشرات النفسية ← الشعور بالسعادة والرضا والخلو من الأمراض النفسية.
- المؤشرات المهنية ← رضا الفرد على مهنته ويشير إلى مستوى الدخل الفردي للأفراد في المجتمع.
- المؤثرات الجسمية والبدنية ← تشير إلى الفرد عن حالته الصحية وتوفر الخدمات الصحية وجودة الرعاية الصحية.

وتتمثل أبعاد جودة الحياة فيما يلي:

الجدول 02: "أبعاد جودة الحياة"

المستوى الدخل والثروة الشخصية.	-	البعد الاقتصادي
التوظيف ومعدلات البطالة.	-	
الإسكان والدخل القابل للتصرف.	-	
توفر الفرص الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	-	
العلاقات والدعم الاجتماعي.	-	البعد الاجتماعي
الصحة النفسية والعاطفية.	-	
التعليم والتدريب.	-	
الشمولية والمساواة الاجتماعية.	-	
الوصول إلى الخدمات الصحية.	-	البعد الصحي
جودة الرعاية الصحية.	-	
اللياقة البدنية والصحة العامة.	-	
معدلات الأمراض والوفيات.	-	
جودة الهواء والماء.	-	البعد البيئي
إدارة النفايات والتلوث.	-	
الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.	-	
التغيرات المناخية والكوارث البيئية.	-	
حرية التعبير والتنوع الثقافي.	-	البعد الثقافي
الوصول إلى الفعاليات الثقافية والترفيهية.	-	
التراث الثقافي والتعبير الفني.	-	
المشاركة في النشاطات الثقافية والفنية.	-	

المصدر: من إعداد الباحثين.



III. أثر التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة :

الاستدامة وجودة الحياة مفهومان يرتبطان بشكل وثيق ويتبادلان التأثير بينهما، في سبيل تحقيق الرفاهية والاستدامة للأفراد والمجتمعات ككل، من خلال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن التي تمكن من تحقيق جودة الحياة المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

1. علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة:

عند وصف العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة يمكننا القول إن الاستدامة تمثل الأساس الذي يضمن استمرارية وتطور الحياة على الأرض، بينما جودة الحياة تعكس تحقيق الغايات الشخصية والاجتماعية والثقافية التي يسعى إليها الأفراد، ويمكن وصف هذه العلاقة في الجدول التالي:

الجدول 03: "علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة"

أمثلة	العلاقة	
استخدام الطاقة المتجددة وتقليل انبعاثات الضارة يحسن جودة الهواء والصحة العامة.	من خلال الاستدامة يتم توفير البيئة والوارد التي يحتاجها الأفراد لحياة ذات جودة.	الاستدامة تحقق جودة الحياة
عندما يشعر الناس بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية والحصول على فرص التعليم والصحة، يمكنهم تبني أسلوب حياة يدعم الاستدامة.	عندما يحصل الأفراد على جودة حياة أفضل يصبحون أكثر استعدادا للمشاركة في جهود الاستدامة ودعم ممارسات مستدامة.	تحسين جودة الحياة يعزز الاستدامة
الاستثمار في المحميات الطبيعية وحمايتها يحافظ على التنوع البيولوجي ويساهم في توفير فرص الترفيه والاستجمام للأفراد.	عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام يساهم في ضمان توفرها للأجيال الحالية والمستقبلية، مما يؤدي إلى جودة حياة مستدامة.	الحفاظ على الموارد يؤدي إلى جودة الحياة المستدامة
الحد من الفجوات الاجتماعية يساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التضامن المجتمعي وتقليل الاضطرابات الاجتماعية.	توفير فرص متساوية للتعليم والرعاية الصحية والوظائف يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمعات أكثر استدامة ومندمجة.	العدالة الاجتماعية تساهم في جودة الحياة والاستدامة

المصدر: من إعداد الباحثين.

2. أثر الاستدامة في تحسين جودة الحياة:

تُعد التنمية المستدامة من الأهداف السامية التي تسعى مختلف دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، إلى تحقيقها، نظرًا لدورها الكبير في تحسين جودة الحياة، تساهم الاستدامة في خلق بيئة حياتية صحية مستقرة ومتوازنة،



مما يضمن تحقيق جودة حياة مرتفعة للأجيال الحالية والمستقبلية. ومن خلال تبني مفاهيم الاستدامة في مختلف الجوانب، يمكن تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بطرق متعددة كما سنوضح في النقاط التالية:

1.2. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية: تعتبر الاستدامة البيئية عنصراً أساسياً في تحقيق جودة الحياة، حيث تساهم في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال استخدامها بشكل مستدام، يتم تحديد الموارد مثل الماء، الهواء، والتربة، مما يساهم في توفير جودة هواء نظيفة، مياه صالحة للاستخدام، وغذاء صحي وآمن، كما أن تطبيق الاستدامة البيئية يساعد في مكافحة التلوث والتقليل من الانبعاثات الضارة، ما يؤدي إلى تحسين الصحة العامة والحد من الأمراض المرتبطة بالتلوث، بالإضافة إلى ذلك تسعى التنمية المستدامة إلى حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، مما يضمن استمرارية الحياة على كوكب الأرض.

2.2. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى المعيشة: تساهم التنمية المستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز قطاعات اقتصادية تدعم البيئة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة هذا النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل جديدة تساهم في تحقيق دخل مستقر للأفراد، من خلال توفير فرص العمل المستدامة، يمكن للمجتمعات تعزيز مستوى معيشي جيد، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، علاوة على ذلك تساهم الاستدامة في تحسين جودة المعيشة من خلال توفير فرص اقتصادية لأفراد المجتمع كافة، دون التأثير سلباً على البيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية.

3.2. تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والإسكان، من خلال ذلك يتم تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، مما يساهم في تحسين جودة حياتهم، تحقيق الاستدامة الاجتماعية، ويضمن أيضاً تحسين جودة الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، بحيث تصبح هذه الخدمات متاحة لجميع الأفراد بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، هذا يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

4.2. تطوير البنية التحتية المستدامة وتحسين الخدمات العامة: تعتبر البنية التحتية المستدامة جزءاً حيوياً في تحسين جودة الحياة، حيث تساهم في تحسين الوصول إلى خدمات أساسية مثل المياه النظيفة، الصرف الصحي، والطاقة المستدامة من خلال تطوير شبكات المياه والطاقة المستدامة، تزداد كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية، مما يحسن بيئة الحياة اليومية للمجتمعات، كما أن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، مثل المباني المستدامة والنقل العام الذي يعتمد على الطاقة النظيفة، يساهم في تقليل التلوث وتوفير بيئة صحية، ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة بشكل عام.

5.2. تحسين الصحة والرفاهية العامة: تساهم التنمية المستدامة بشكل كبير في تحسين الصحة العامة من خلال تعزيز بيئة صحية تساهم في تقليل الأمراض الناتجة عن التلوث وسوء التغذية من خلال تشجيع النمط الحياتي الصحي والأنظمة الغذائية المستدامة، يمكن تحسين صحة الأفراد ورفاهيتهم، علاوة على ذلك تساعد الاستدامة في توفير بيئات صحية تتسم بهواء النقي، المياه النظيفة، والغذاء العضوي، ما يقلل من



المخاطر الصحية ويحسن الحالة النفسية للأفراد، كما أن الاستدامة في مجال الرعاية الصحية تضمن تقديم خدمات طبية عالية الجودة تستند إلى الاستدامة البيئية، مثل الطب الوقائي والعلاج البيئي، مما يساهم في تحسين صحة الأفراد. من خلال التوجه نحو التنمية المستدامة، يمكن تحقيق تحسين شامل لجودة الحياة عبر جميع الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية، تساهم الاستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، تحقيق العدالة الاجتماعية، تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى تحسين الصحة العامة، ومن خلال تطبيق هذه المبادئ بشكل متكامل، تضمن التنمية المستدامة رفاهية الأفراد والمجتمعات مع الحفاظ على كوكب الأرض للأجيال القادمة.

3. مستويات التنمية المستدامة في تحقيق جودة الحياة أفضل:

في سياق تحقيق جودة الحياة يمكن تصنيف مستويات الاستدامة على ثلاث مستويات وهي:

الجدول 04: "مستويات التنمية المستدامة في تحقيق أفضل جودة حياة"

المستوى البيئي	المستوى الاجتماعي	المستوى الاقتصادي	
حماية نظم دعم الحياة ومنع الانقراض للأنواع المختلفة.	القدرة على حل المشاكل الهامة والضرورية.	العيش.	البقاء على قيد الحياة المستدامة
الحفاظ على جودة بيئية لائقة.	الحفاظ على جودة إجتماعية لائقة.	الحفاظ على مستوى لائق للمعيشة.	الحفاظ على جودة الحياة
تحسين جودة البيئة.	تحسين الجودة الاجتماعية.	تحسين مستوى المعيشة.	تحسين جودة الحياة

المصدر: Patrizia Gazzola, Elena Querci. The correction Between The Quality Of Life And Sustainable Ecological Development. P 367.

يعكس الجدول تصنيف مستويات التنمية المستدامة في تحقيق أفضل جودة حياة وفق ثلاثة أبعاد رئيسية: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، ومن خلال هذا التصنيف يمكن تحليل كيفية تفاعل هذه المستويات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وهي العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

1.3. المستوى الأول: مستوى البقاء على قيد الحياة المستدامة

يُعد هذا المستوى الحد الأدنى من التنمية، حيث يركز على تأمين أساسيات العيش للأفراد، مثل الغذاء، المأوى، والخدمات الأساسية على المستوى الاجتماعي، يرتبط بقدرة الأفراد والمجتمعات على حل المشكلات الضرورية، مثل مكافحة الفقر وتأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية بيئياً، يهدف هذا المستوى إلى حماية النظم البيئية التي تدعم الحياة البشرية، مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع الانقراض البيولوجي.



2.3. المستوى الثاني: مستوى الحفاظ على جودة الحياة

يتجاوز هذا المستوى مجرد البقاء، ليهدف إلى توفير حياة لائقة للأفراد من خلال ضمان استقرار اقتصادي يسمح بتحقيق معيشة كريمة اجتماعيًا، يسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التكافل المجتمعي، عبر سياسات تضمن حقوق الأفراد في العمل، التعليم، والرعاية الصحية؛ أما من الناحية البيئية، فالمستوى يركز على الحفاظ على جودة بيئية متوازنة، مما يعني تجنب التدهور البيئي وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

3.3. المستوى الثالث: مستوى تحسين جودة الحياة

يعد هذا المستوى الأكثر تطورًا، حيث لا يقتصر على تحقيق الاستقرار، بل يهدف إلى تحقيق الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمعات اقتصاديًا، يركز على تحسين مستويات المعيشة، مثل زيادة الدخل، توفير فرص العمل، وتعزيز الاقتصاد المستدام على الصعيد الاجتماعي، يتم التركيز على تحسين جودة الحياة الاجتماعية، مثل تطوير الأنظمة الصحية والتعليمية وتحقيق رفاهية مجتمعية أعلى، أما بيئيًا فإن الهدف هو تحسين جودة البيئة، من خلال تعزيز السياسات البيئية المستدامة، مثل الطاقة النظيفة، إعادة التدوير، والحد من التلوث.

يوضح هذا التصنيف أن التنمية المستدامة ليست عملية ثابتة، بل تتطور عبر مراحل متتالية تهدف إلى الانتقال من تأمين الاحتياجات الأساسية إلى تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية والاستدامة. وبالتالي، فإن تحقيق جودة حياة مثالية يتطلب تكاملاً بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، بحيث يتم تحقيق تنمية مستدامة توفر حياة كريمة للأفراد مع الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تسلط الضوء على العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة، وتشير إلى أهمية تفعيل السياسات المستدامة لتحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن ضمن النتائج التي توصلنا إليها:

- تحسين جودة الحياة: من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المستدامة، كذلك زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقليل لفقر البطالة وتحسين البيئة العامة.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية: تساهم التدابير والسياسات المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل: المياه والتربة والغابات... مما يضمن استدامة هذه الموارد لأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- الاستدامة الاقتصادية: يمكن للتنمية المستدامة أن تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية وتحفيز الابتكار والتنافسية.
- تحقيق التوازن البيئي: تساهم التدابير المستدامة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يحافظ على البيئة الطبيعية لأجيال الحاضرة والمستقبلية.



أما التوصيات، فيمكن إجمالها فيما يلي:

- تعزيز التعاون الدولي: ينبغي على الدول والمنظمات الدولية تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات التنمية المستدامة.
- تعزيز الشمولية والعدالة الاجتماعية: يجب أن تكون السياسات والبرامج التنموية موجهة نحو تحقيق الشمولية والعدالة الاجتماعية من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات السياسية مثل التعليم، الرعاية الصحية والإسكان.
- تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الخضراء: يمكن تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال استثمارات في البنية التحتية الخضراء مثل النقل العام والطاقة المتجددة وإدارة النفايات.
- تعزيز التوعية والتثقيف: ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف حول مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها، وتوضيح كيفية تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات من خلال تبني أساليب الحياة المستدامة.
- و من الممكن توسيع البحث في المستقبل للتركيز على دراسة تأثير السياسات المستدامة في مناطق جغرافية محددة وتحليل التحديات التي تواجهها هذه السياسات في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. كما يمكن استكشاف الدور الذي تلعبه الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاستدامة وتحسين جودة الحياة، بما في ذلك تطوير حلول مبتكرة للطاقة والموارد.

قائمة المراجع:

- حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة- أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- كنييدة، زليخة، فراح، خالدي، التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، الجزائر، 2009.
- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص 05.
- العايب، عبد الرحمان، " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 20.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدام، أطروحة الدكتوراه في قانون الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 23-24.
- أحمد كمال عبد الموجود عيد، وخلف محمد عبد السلام بيومي، مسؤولية بيئية وأثرها على تحسين جودة الحياة لدى الشباب، قضايا البيئة وجودة الحياة، مركز القومي للبحوث الاجتماعية وجنائية، القاهرة، سنة 2014، الصفحات 38-66.
- محمد مسعودي، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، سبتمبر 2015، الصفحات 203-220.



- رامي طشطوش ومحمد القشار، نوعية الحياة وتقدير الذات لدى مرضى السكري في الأردن، مجلة أردنية في العلوم التربوية، سنة 2017، الصفحات 133-151.
- عبير محمد أبو القاسم بن كافو، سناء سليمان ورباب عبد المنعم سيف، تنمية الذكاء الاجتماعي لدى طالبات الجامعة كمدخل لتحسين جودة الحياة، مجلة البحث العلمي في التربية، سنة 2018، العدد 19، الصفحات 237-270.
- صبرينة مقناي، وشبيلة مقدم، دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، مجلة الدراسات معلومات تكنولوجيا، مارس، 2019.
- سالم ناشي، التنمية المستدامة (مفهومها، تطورها، نماذجها)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، ص22.ppt.
- Bowling. A, &Windsor.J, TowardsThe Good Life, A Population Survey Of Dimensions Of Quality Of Life. Journal Of Happiness Studies, March 2001, PP 55-82.
- Guyonnard F. Marie Et Willard Frédérique, Le Management Durable Des Entreprises, Adem, France,2005, P25.
- Patrizia Gazzola. Elena Querci. The correction Between The Quality Of Life And Sustainable Ecological Development.P 367.